

مراسلون بلا حدود

لحرية الإعلام

HUMAN
RIGHTS
WATCH

www.hrw.org

الدكتور أنور قرقاش
وزير الدولة للشؤون الخارجية
الإمارات العربية المتحدة

الموضوع: الصحفي الأردني تيسير النجار

معالي الدكتور قرقاش،

نكتب إليكم بالنيابة عن "هيومن رايتس ووتش" و "مراسلون بلا حدود" للتعبير عن مخاوفنا بشأن معاملة تيسير النجار، الصحفي الأردني المسجون في الإمارات منذ ديسمبر/كانون الأول 2015.

في 15 مارس/آذار 2017، أدانت المحكمة النجار بموجب المادة 29 من قانون "مكافحة جرائم تقنية المعلومات" في الإمارات، والتي تنصّ على أحكام بالسجن بين 3 و 15 عاما لنشر معلومات في الإنترنت "بقصد السخرية أو الإضرار بسمعة أو هيبة أو مكانة الدولة أو أي من مؤسساتها"، وحُكم عليه بالسجن 3 سنوات وبغرامة 500 ألف درهم إماراتي (136 ألف دولار). انقضى الحكم بالسجن في 13 ديسمبر/كانون الأول، أي بعد 3 سنوات من توقيفه، لكنه لا يستطيع جمع الأموال اللازمة لدفع الغرامة الكبيرة، وبالتالي سيبقى في السجن 6 أشهر أخرى، وفقا للقانون الإماراتي.

انتهكت الإمارات حق النجار في حرية الرأي والتعبير، وحقه في الإجراءات القانونية الواجبة والمحاكمة العادلة. استند الحكم على النجار بالسجن 3 سنوات، إلى منشورات وتعليقات في موقع "فيسبوك" فقط، فضلا عن تعليقات زُعم أنه أدلى بها لزوجته خلال مكالمات هاتفية. جميع منشوراته المعنية في فيسبوك كُتبت قبل انتقاله إلى الإمارات للعمل كصحفي لدى صحيفة "الدار" في أبريل/نيسان 2015. تعليقات فيسبوك المشار إليها في الحكم القضائي هي:

- "رسالة إلى بعض الصحفيين والكتاب الذين لا تعجبهم المقاومة في غزة .. لا يوجد حقان أبداً في قضية واحد وإنما هو حق واحد هو المقاومة الغزية ما عداها فهو باطل كإسرائيل والإمارات والسياسي وغيرها من الأنظمة التي لم تعد تخجل من الخجل نفسه".
- "لا يجوز لدولة الإمارات وضع الإخوان المسلمين من ضمن قائمة الإرهاب لأنها قد تثير الفتنة في الأردن لأن معظم الشعب من الإخوان المسلمين".
- "تاريخياً: الخليج العربي إسمه الحقيقي الخليج الفارسي. ليته يعود فارسها، الفرس أكثر عدالة على العموم".
- "كل أموال الخليج تزيد من فتنة الأمة و تزيدها جهلا و إنحاطا وفسادا".

بالإضافة إلى ذلك، استند الحكم الصادر عن محاكمة النجار إلى تعليقات أدلى بها لزوجته على الهاتف انتقد فيها الإمارات، لكن الحكم لم يوضح كيف حصلت السلطات على تسجيلات المكالمات، أو متى تم إجراء المكالمات.

تجاهلت السلطات الإماراتية حقوق النجار الأساسية منذ اعتقاله. في 3 ديسمبر/كانون الأول 2015، منعت السلطات الإماراتية في مطار أبو ظبي النجار من الصعود في طائرة متجهة إلى الأردن لزيارة زوجته وأطفاله، كما قالت زوجة النجار، ماجدة حوراني لـ هيومن رايتس ووتش. قالت أيضا إنه كان صحفياً لأكثر من 15 عاماً، وكان يعمل في الإمارات منذ أبريل/نيسان 2015، عندما أصبح مراسلاً ثقافياً لصحيفة دار في الإمارات.

بعد منعه من مغادرة البلاد، استدعت السلطات الإماراتية النجار إلى مركز شرطة في أبو ظبي في 13 ديسمبر/كانون الأول 2015 واحتجزته هناك.

احتجزت السلطات النجار بمعزل عن العالم الخارجي نحو شهرين بعد اعتقاله. لم يتم تأكيد اعتقاله إلا في 10 فبراير/شباط 2016، عندما أفادت وسائل إعلام أردنية أن وزارة الخارجية الأردنية تأكدت من مسؤولين في الإمارات أن النجار محتجز. لم يتمكن النجار من الاتصال بعائلته إلا بعد عدة أيام. قال النجار لزوجته إنه لم يكن يعرف اسم أو مكان مركز الاعتقال الذي احتجز فيه قبل نقله في أوائل مارس/آذار 2016 إلى سجن الوثبة في أبو ظبي، حيث يُحتجز حاليا. قالت زوجته إنه تمكن من الاتصال بها مرتين في الأسبوع منذ نقله إلى الوثبة.

انتهكت السلطات الإماراتية حق النجار في محاكمة عادلة من خلال احتجازه دون السماح له بالاتصال بمحام لأكثر من عام، بما فيه أثناء استجوابه، قبل تقديمه للمحاكمة في يناير/كانون الثاني 2017. أعلنت وكالة أنباء الإمارات الرسمية "وام"، عن إدانته والحكم عليه من قبل محكمة الاستئناف الاتحادية في أبو ظبي في 15 مارس/آذار 2016.

لطالما استخدمت السلطات الإماراتية قوانين فضفاضة مثل المادة 29 لتقييد الخطاب المشروع، في انتهاك للمعايير الدولية. يحمي "الميثاق العربي لحقوق الإنسان"، الذي صادقت عليه الإمارات، في المادة 32، الحق في حرية الرأي والتعبير، وفي المادة 13، الحق في محاكمة عادلة. رغم أن الإمارات لم تصادق على "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، إلا أن "لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان"، وهي هيئة من الخبراء المستقلين ترصد تنفيذ العهد، قدمت تفسيراً رسمياً للحق في محاكمة عادلة تستند إليه المادة 13 من الميثاق العربي.

رغم أن النجار أنهى مدى عقوبته بالسجن في 13 ديسمبر/كانون الأول، لم يتمكن من دفع غرامة الـ 500 ألف درهم إماراتي. تنص المادة 309 من قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي على أنه في حالة عدم قدرة المحكوم عليه على دفع الغرامة المفروضة عليه، فإنه (ها) يجب أن يواجه عقوبة إضافية لمدة يوم واحد في السجن عن كل 100 درهم، ولا يجوز أن تزيد المدة على 6 أشهر.

أمضى تيسير النجار 3 أعوام في السجن لجريمة انتهكت حقه في حرية التعبير، وبعد محاكمة انتهكت حقه بالحصول على محاكمة تراعي الإجراءات القانونية الواجبة الأساسية، وبمحاكمة العادلة. على حكومة الإمارات معالجة هذا الوضع، وإطلاق سراح النجار فوراً حتى يتمكن من العودة إلى الأردن لإعادة بناء حياته مع عائلته.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

مايكل بيج
نائب مديرة قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
هيومن رايتس ووتش

Michael A. Page

انطوان برنارد
نائب المدير العام
مراسلون بلا حدود

A. Fernandez

